

سلاح النفط في الصراع العربي الصهيوني

من سلاح بيد الغرب ، إلحاح سلاح بيد الغرب

عليه السلام

تعتبر الطاقة المحرك الرئيسي لاقتصاديات الدول، ويعتبر النفط العربي الممول الرئيسي بالطاقة في العالم وهو ما يجعله موضوعا للصراع الدولي.

لكن القوة الذاتية للنفط عامل غير كاف لتحقيق الاستقلالية في الميدان الاقتصادي، إذ أن الأمر يتطلب توفر الإرادة السياسية التي تجعل منه سلاحا في خدمة قضايا التنمية والتحرير، وهذا يفترض استقلالية القرار العربي لمواجهة التحديات. ولعل أخطرها التحدي الصهيوني الذي يفرض على العرب استعمال كل الأسلحة لمواجهة وهو الأمر الذي جربه العرب في حرب رمضان عام 1973.

فما هي العوامل التي دعمت اللجوء إلى هذا السلاح الاقتصادي؟ وما هي الكيفية التي استخدم بها؟ وهل تكفي القوة الذاتية للنفط لتحقيق أهداف التنمية والتحرير في الوطن العربي؟ إن هذه التساؤلات تستهدف تقييم العامل الاقتصادي وتأثيره في الصراع العربي الصهيوني وتقييم الاستعمال العربي لهذا السلاح وبالتالي قياس مدى نجاحه من فشله.

أسباب وكيفية استعمال سلاح النفط في الصراع العربي الصهيوني.

أولاً: أسباب استعمال سلاح النفط في الصراع العربي الصهيوني:

1- الإطار الدولي: في هذا المجال نتناول العامل السياسي والعامل القانوني.

أ- العامل السياسي:

حاولت دول العالم الثالث استكمال مشروع الاستقلال الوطني في الميدان الاقتصادي بعد تحقيق الاستقلال السياسي عن طريق حروب التحرير الوطنية، وقد لجأت الدول العربية كغيرها من دول العالم الثالث لسياسات اقتصادية في إطار معركة التنمية بعد معركة التحرير عن طريق التأميم أو المشاركة وتوجيه عوائد النفط في خدمة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ب- العامل القانوني:

أصبح التأميم عملاً مشروعاً من الوجهة القانونية، حيث صدر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في (24 ديسمبر 1962م) الذي يحمل رقم 1803 ونص على حق الشعوب والأمم في ممارسة سيادتها على ثرواتها ومصادرها الطبيعية وذلك لمصلحة تنميتها الوطنية ورفاهية شعوبها.

كما أكد على حق أو مشروعية التأميم، كما أكد القرار الأممي (25 نوفمبر 1966) على حرية الدول في التصرف بثرواتها الطبيعية بما في ذلك حق التأميم.

2- الإطار العربي: برزت بعض الأفكار العربية الداعية لاستعمال سلاح النفط في مواجهة الإمبريالية الغربية الصهيونية، وهو ما يعني تطور الفكر الاستراتيجي العربي الذي بدأ يستشعر القوة الكامنة في الوطن العربي.

وقد دعت الدول الثورية إلى استخدام سلاح النفط في مواجهة الإمبريالية والصهيونية في حين دعت الدول المحافظة إلى التعاون مع الرأسمالية الغربية للقضاء على الصهيونية.

ثانيا: كيفية استخدام سلاح النفط في الصراع العربي الصهيوني.

1- المحاولات الأولى لاستخدام سلاح النفط⁽¹⁾

- جاءت الدعوة الأولى الرسمية لاستخدام سلاح النفط من أجل تعزيز الموقف العربي في مواجهة إسرائيل في مؤتمر القمة الذي عقدته الدول العربية في بلدان (حزيران 1946) حيث دعت القمة لإعادة النظر في الامتيازات التي تملكها بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في الأراضي العربية إذا لم تحترم الدولتان حقوق الشعب الفلسطيني وتطور الموقف العربي من الاستيطان الصهيوني، ولم تجد هذه القرارات طريقها للتنفيذ.

- مؤتمر القمة العربي المنعقد بصوفر (أيلول 1947م) تبنى بالإجماع قرارات المؤتمر السابق وبقي الأمر حبرا على ورق.

- مؤتمر القمة العربي بالقاهرة (كانون الأول 1947م) ناقش المؤتمر فكرة إعادة النظر في الامتيازات الأجنبية في الدول العربية بدون تنفيذ يذكر.

- أثناء العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 قامت وحدة سورية خاصة بنسف إحدى محطات الضخ التابعة لشركة نفط العراق مما عطل تدفق نفط العراق إلى ساحل البحر الأبيض المتوسط كان لها أثر سلبي على تجارة النفط العالمية، ولكنها لم تؤد إلى مضايقة الدول المستهلكة، لا سيما وأن سوريا ليست دولة منتجة وإنما دولة لعبور النفط فقط.

حرب حزيران 1967م قامت بعض الدول العربية المنتجة للنفط بفرض حظر على تصدير البترول إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا الغربية ولكنها حاولت بآء بالفشل للأسباب التالية.

أ- سيطرة الشركات الاحتكارية على البترول العربي.

ب- الافتقار للاحتياطي العربي الكافي لتحمل النتائج الاقتصادية المترتبة عن الحظر.

ج- الخلافات العربية العربية.

د- عدم تأثير حظر النفط على الولايات المتحدة الأمريكية حيث كانت تعتمد على ذاتها.

هـ- تمكن الشركات النفطية من تعويض النقص الحاصل في تدفق النفط العربي عن طريق زيادة الإنتاج، وكانت المشكلة حينئذ تدور حول نقل البترول أكثر مما كانت تدور حول توفره.

هذه المحاولات لاستخدام سلاح النفط العربي في الصراع العربي الصهيوني أثبتت غياب استراتيجية عربية مخططة ومدروسة، وكانت محاولات لتعويض مصطنع للمشروعية السياسية خاصة بعد توالي الهزائم العربية في حروبها ضد إسرائيل.

وكانت المبادرة العربية الوحيدة التي امتزج فيها العامل السياسي بالعامل الاقتصادي، وعبرت لأول مرة عن مخطط مدروس لاستعمال سلاح النفط في الصراع العربي الصهيوني. هي تلك المبادرة المتعلقة بحر أكتوبر 1973م

استعمال سلاح النفط في حرب أكتوبر 1973م

ارتبط استعمال سلاح النفط لتحقيق أهداف سياسية متعلقة بالصراع العربي الصهيوني بحرب أكتوبر 1973، وجاء هذا الارتباط نتيجة المبادرة العربية المنظمة ونجاحها النسبي نتيجة تزاوج العامل العسكري بالعامل الاقتصادي.

الظروف المساعدة في اتخاذ قرار الحظر:

أ- المستوى الإقليمي:

تحسنت العلاقات العربية العربية للأسباب التالية: (1)

- تحسن العلاقات السعودية المصرية بعد وفاة جمال عبد الناصر ومحاولة النظام المصري الجديد اتباع سياسة التقارب مع الرياض.
- سقوط النظام السوري المنهزم في حرب حزيران 1967 الذي كان متحالفا مع جمال عبد الناصر واتجاه النظام السوري الجديد للتقارب مع النظام المصري الجديد والانفتاح على السعودية.
- سيطرة الدول العربية على حقول النفط عن طريق حركة التأميم والمشاركة مما جعلها في مركز اقتصادي قوي⁽²⁾

ب- المستوى الدولي:

- ازدياد اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على النفط ففي 1973 أصبحت تنتج 11 مليون برميل يوميا وتستهلك 17.6 مليون برميل.. وزاد ما تستهلكه بنسبة 5.5% عن العام السابق... أوروبا الغربية لا تنتج سوى 400 ألف برميل ولكنها تستهلك 14.2 مليون برميل... الشرق الأقصى إنتاجه مليونان من البراميل واستهلاكه 8 ملايين⁽³⁾ في هذه المرحلة تزايد الإنتاج البترولي في عموم الشرق الأوسط وأصبحت المنطقة المصدر الرئيسي للنفط. ومن هنا جاء التوقيت مناسباً لاستعمال سلاح النفط استعمالا إيجابيا لخدمة أهداف الحرب ضد الصهيونية آنذاك.

قرار الحظر:

- قرر وزراء البترول العرب المجتمعون يوم 17 أكتوبر 1973 بالكويت تخفيض إنتاج البترول بنسبة لا تقل عن 5% من إنتاج شهر سبتمبر ثم تطبق نفس النسبة كل شهر بالتخفيض مرة أخرى من الشهر الذي سبقه وذلك حتى يتم جلاء القوات الإسرائيلية جلاء كاملاً عن جميع الأراضي العربية المحتلة في 1967م واستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

وقد دعمت الدول العربية النفطية "هذا الإجراء بحظر تام على تصدير النفط العربي إلى الولايات المتحدة الأمريكية وتوسع هذا الحظر ليشمل هولندا نظرا لمواقفها العدائية"⁽⁴⁾.

وفي 4 من شهر نوفمبر 1973 قرر وزراء النفط العرب تحديد نسبة تخفيض الإنتاج العربي بخمسة وعشرين بالمائة من معدل الإنتاج قبل اندلاع الحرب على أن يزيد هذا التخفيض بعد ذلك بنسبة 5 % في بداية شهر ديسمبر 1973⁽⁵⁾.

نتائج الحظر:

حدد وزراء البترول العرب هدفين أساسيين من استعمال سلاح النفط عام 1973 وهما:

أ- جلاء القوات الإسرائيلية جلاء كاملا من الأراضي المحتلة عام 1967

ب - استعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني:

وهي أهداف لم تتحقق إلى يومنا هذا، وهو ما يؤكد أن الأنظمة العربية كانت "تعمل على تحقيق نتائج محدودة ومحسوبة مسبقا لذلك ما أن ارتفعت أسعار البترول وعلى أعقاب تخفيض الإنتاج وإلى مستويات تضايقت منها الدول المستهلكة تضايقا ملحوظا حتى بدأت التنازلات من الطرف العربي"⁽⁶⁾ وهو ما يعني سحب سلاح النفط من المعركة قبل تحقيق أهدافه. ومع ذلك كان لاستخدام سلاح النفط نتائج واضحة في مختلف المجالات نذكر منها ما يلي:

المستوى العربي:

1- وضوح أهمية التضامن والموقف الموحد الذي وقفته الدول العربية إبان فترة المعركة وقد أدى إلى دعم الصف العربي.

2- أكد الحظر أهمية المنطقة العربية كقوة اقتصادية مؤثرة إذا أحسنت استعمال ما لديها من طاقات في خدمة قضاياها المصيرية.

3- تطور معدل إيرادات الحكومات المصدرة للبترول بالنسبة للبرميل الواحد من الخام الدليلي حيث انتقل من 1.63 دولار للبرميل عام 1973 إلى 10.12 دولار عام 1974 ⁽⁷⁾.

آثار الحظر على اقتصاديات الدول الغربية:

أثر الحظر في البترول على اقتصاد الدول الغربية، مع ارتفاع أسعار البترول، وارتباط الدول الغربية بالنفط العربي. والجدول التالي يوضح تطور تكاليف البترول المستورد في الدول المستهلكة الكبرى بالبليون دولار ⁽⁸⁾.

الدولة	1973	1974
الولايات المتحدة الأمريكية	7.5	25.5
اليابان	6.7	21.1
ألمانيا الغربية	5.1	11.4
فرنسا	3.4	9.4
بريطانيا	3.3	9.0
إيطاليا	2.1	6.5
هولندا	0.5	1.7

الشكل رقم (1)

مؤشرات الأزمة الاقتصادية في الغرب: ⁽⁹⁾

1- في الولايات المتحدة الأمريكية:

قدرت مصادر اللجنة الاقتصادية بالكونغرس الأمريكي أن معدل التضخم الذي لم يتجاوز 2.6 سنويا في المتوسط خلال عقد الخمسينات بل و2.5% في الستينات، وقد ارتفع إلى أكثر من الضعف في السبعينات 5.7%، أما عن البطالة فقد تسارع معدلها في السبعينات خاصة في نصفها الثاني حين بلغ 7.5%.

2- الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية:

ارتفع معدل البطالة من 3.2% في العام 1973 إلى 5.3% في العام 1977 ثم إلى 6.5% العام 1981. أما معدل التضخم فقد ارتفع من 4.7% في العام 1972 إلى 14.4% في العام 1974 وبلغ 12.8% العام 1980.

ولكن الواقع الاقتصادي يثبت بأن الأزمة التي عرفها النظام الرأسمالي ليست وليدة ارتفاع أسعار البترول وإنما هي أزمة متحركة في داخل هذا النظام.

وتأكيدا لهذه الرؤية فإن معدل التضخم الركودي في بلدان الجماعة الأوروبية بلغ 7.4% عام 1969 و8.7% عام 1970 و8.8% عام 1971 و8.3% عام 1973 وهو ما يؤكد أن التضخم والركود سابقان لتاريخ الارتفاع الحاد لأسعار النفط.

كما أن التضخم المتولد داخليا تضخما أصيلا في النظام الرأسمالي، أما العنصر المستورد منه بفعل ارتفاع أسعار النفط فهولا يشكل سوى نسبة محدودة.

ولكن الدعاية الصهيونية تحاول في كل مرة إصاق التهمة بالعرب والبترول العربي، فالصهيونية تذهب إلى الربط بين المشاكل الاقتصادية والاجتماعية (كالبطالة وارتفاع الأسعار والتضخم) والبترول العربي للإساءة للعرب، وتألّب الرأي العام الدولي ضدهم. وللتدليل على ذلك تذهب الدعاية الإعلامية الصهيونية أثناء الانتخابات الأمريكية إلى عرض صور العرب حين الحديث عن الأزمة الاجتماعية والاقتصادية الأمريكية للفت أنظار الرأي العام إلى أنانية العرب وحبهم للسيطرة وبالتالي كسب الرأي العام في تدعيم الحركة الصهيونية⁽¹⁰⁾.

ولم تكف الدعاية الصهيونية بذلك ولكنها ذهبت إلى أبعد منه في استغلال الأزمة النفطية عام 1973 حيث "خطت لحملة دعائية استهدفت إنكار وجود أزمة للطاقة أصلا، ثم الترويج لمناطق أخرى

محتملة الثراء النفطي، وتحريض الدول المستهلكة على حظر القمح وغيره من السلع كسلاح مضاد، وأيضا تشجيع التدخل العسكري ومن هذا المنطلق عملت إسرائيل على ترويج فكرة "الذراع الطويلة للجيش الإسرائيلي" للإيحاء بأن قوة إسرائيل العسكرية هي الضمان الأساسي لتأمين المصالح النفطية الغربية في المنطقة، بل أن إسرائيل والحركة الصهيونية لوحتا باستخدام أسلوب التكتل الدولي للرد على التكتل النفطي. فدعا حاييم هيرتزوغ إلى إقامة منظمة مركزية يكون مقرها إسرائيل لتنسيق العمل بين كافة يهود العالم باعتبارهم قوة اقتصادية هائلة وذلك لمحاربة النفط العربي⁽¹¹⁾.

نتائج الحظر على السياسات الغربية:

أولا: السوق الأوروبية المشتركة:

أثر الحظر على سياسات الدول الغربية اتجاه فلسطين والقضية العربية عموما فقد أصدر وزراء خارجية دول السوق الأوروبية التسع بعد اجتماعهم يوم 6 نوفمبر 1973م بيانا متفقا مع وجهة النظر العربية وأعلنوا فيه "ينبغي على قوات طرفي النزاع في الشرق الأوسط العودة فورا وطبقا لقرار مجلس الأمن رقم 339 و340 إلى المواقع التي كانت عليها في 22 أكتوبر 1973 وتقدر دول السوق أن أي اتفاقية سلام ينبغي أن تستند إلى المبادئ التالية:

- 1- عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة.
- 2- ضرورة أن تضع إسرائيل حدا لاحتلالها للأراضي التي تحتفظ بها منذ حزيران 1967.
- 3- احترام سيادة جميع دول المنطقة واستقلالها ووحدتها الإقليمية وحققها في الحياة في سلام داخل حدود آمنة ومُعترف بها، وفي 17 نوفمبر 1973، اتخذت المجموعة الأوروبية قرارا يؤكد تمسكها بالقرار السابق. وفي 4 ديسمبر 1973 صرحت المصادر الرسمية الهولندية بأن بيان السوق الأوروبية المشتركة الصادر في 6 نوفمبر 1973 يعني من

حيث المبدأ أنه يجب على إسرائيل الانسحاب من الأراضي العربية التي لا تزال تحتلها منذ حرب 1967 وبما أن هولندا وقعت هذا البيان فهي ملتزمة به، بعد أن كانت منحازة بشكل مباشر لإسرائيل.

كما ذهبت فرنسا للاعتراف الضمني بمنظمة التحرير الفلسطينية والاتصال بها مباشرة، وكان ذلك من خلال اجتماع وزير الخارجية الفرنسي برئيس المنظمة في بيروت شهر أكتوبر 1974، هذا بالإضافة إلى تصويت فرنسا وإيرلندا وإيطاليا إلى جانب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3210 في الدورة التاسعة والعشرين الصادر يوم 14 أكتوبر 1974 والذي ينص على أن الجمعية العمومية معتبرة أن الشعب الفلسطيني هو الفريق الأساسي في مسألة فلسطين وتدعو منظمة التحرير الفلسطينية إلى المساهمة في مناقشات الجلسات العامة للجمعية العمومية حول مسألة فلسطين.

كما أن المجموعة الأوروبية لم تصوت ضد القرارات 3236 و3227 الصادرين عن نفس الدورة بتاريخ 22 نوفمبر 1974 والامتناع عن التصويت يعتبر موقفا متقدما مقارنة بالمواقف السابقة.

وفي هذا الإطار نشير إلى أن حرص أوروبا الغربية على النفط العربي كان الدافع الأساسي للحوار العربي الأوروبي الذي قرر مجلس وزراء السوق الأوروبية المشتركة الموافقة على إقامته في مارس 1974 وليس أدل على ذلك من محاولة أوروبا توجيه الحوار نحو المسائل الاقتصادية دون السياسية.

ثانيا: اليابان

نظرا لاعتماد اليابان على النفط العربي بصورة كبيرة قدرت ب 43% من مجموع وارداتها النفطية عام 1972، وحين قررت الدول العربية المصدرة للبترول تخفيض إمداداتها من النفط إلى اليابان بنسبة 25% عما كانت عليه في سبتمبر 1973. أصدرت الحكومة اليابانية يوم 22 نوفمبر 1973 بيانا طالبت فيه صراحة بضرورة جلاء القوات الإسرائيلية عن كافة الأراضي العربية التي احتلتها في معارك

جوان 1967، وذلك كشرط أساسي لإحلال السلام في المنطقة وهددت بإعادة النظر في سياستها اتجاه إسرائيل إذا لم تنسحب، كما اعترفت ضمناً بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني بعد تصويتها إلى جانب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3210 الصادر يوم 14 أكتوبر 1974.

ثالثاً: الولايات المتحدة الأمريكية

حدث هناك تبدل طفيف في الموقف الأمريكي من الصراع وتمثل فيما يلي:

أ- مبادرة كيسنجر للتوسط المباشر للوصول إلى تسوية سياسية على أساس دبلوماسية الخطوة خطوة ولكنها سياسة لم يكتب لها النجاح.

ب- تغير طفيف في مواقف عدد من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي حيث أصبحوا أكثر استعداد لإعادة النظر ولو بشكل بسيط في حيثيات الصراع.

ج- التأثير الذي تركه سلاح النفط في الرأي العام الأمريكي وقطاع من رجال الأعمال.

نتائج الحظر على العلاقات داخل المعسكر الغربي:

1- على مستوى العلاقات الأوروبية الأوروبية كانت الدول العربية قد اشترطت من الدول الأوروبية التي لم يشملها الحظر ضماناً بعدم إعادة شحن جزء من البترول للدول التي يشملها الحظر وهذا يعني عدم تزويد هولندا بالبترول العربي وهي العضو في السوق الأوروبية مما أوقع البيت الأوروبي في حرج الاستجابة للطلب العربي أو الطلب الهولندي ومع ذلك وقعت دول السوق الأوروبي التسع ببيان 7 نوفمبر 1973

2- على مستوى العلاقات الأوروبية اليابانية من جهة والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى حاولت الولايات المتحدة فرض

موقفها على أوروبا الغربية واليابان في تأييد العدو الصهيوني ولكن خشية اليابان والأوربيين من انقطاع إمدادات النفط عجل بالمواقف السابقة وأكثر من ذلك حاولت الدول الأوروبية الغربية واليابان عقد صفقات للتعاون الثنائي بينها وبين الدول المنتجة بعيدا عن الوصاية الأمريكية ووساطة الشركات الاحتكارية الأمر الذي كان سيؤثر على الزعامة الأمريكية للمعسكر الغربي لو نجحت تلك المحاولات ولكن ترك المجال للولايات المتحدة في إطار مبادرات السلام تحت مبرر العجز الأوربي والياباني في الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية وكان ذلك إقرار تلك الدول بالقيادة الأمريكية للمعسكر الغربي.

النتائج الدبلوماسية:

1- تضامن دول العالم الثالث وخاصة إفريقيا مع الوطن العربي حيث قامت 30 دولة إفريقية بقطع علاقاتها مع إسرائيل، وأعلنت الدول الإسلامية وكتلة عدم الانحياز دعمها غير المشروط للقضية العربية.

2- اعتبرت الأمم المتحدة في قرارها رقم 3379 الصادر بتاريخ 10.11.1975 أن الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية. وصوتت 72 دولة بجانب هذا القرار واعتضت 35 دولة وامتنعت 32 دولة عن التصويت وكان عدد أعضاء الأمم المتحدة آنذاك 142 دولة تغيب منهم 3 أعضاء⁽¹²⁾.

3- استقبل الأمم المتحدة لرئيس منظمة التحرير الفلسطينية عام 1974م وقبل المنظمة كعضو ملاحظ بها. وهو نص القرار الأممي رقم 3210 الصادر في الدورة 29 يوم 14 أكتوبر 1974، وهو ما يعني انتقال القضية الفلسطينية للمحافل الدولية.

4- الاعتراف الضمني لدول أوروبا الغربية واليابان بمنظمة التحرير الفلسطينية.

النتائج السياسية:

- استعمل سلاح الحظر البترولي لإنهاء حرب رمضان 1973 وليس

لإيجاد حل نهائي للصراع العربي الصهيوني، مع تسجيل استرجاع الأراضي المصرية المحتلة كنجاح منفرد ونسبي جعل مصر تتفرد فيما بعد باتفاقية سلام مع إسرائيل.

- بداية الخلاف العربي العربي الذي تجسد في توقيت وقف إطلاق النار بالنسبة لمصر يوم 18.01.1974 وبالنسبة لسوريا يوم 31.05.1974.

- عقد اتفاقية كامب ديفيد أخرج مصر من ميزان المواجهة العربية الإسرائيلية. وكان ذلك يشير إلى بداية سياسة إسرائيلية تستهدف الانفراد بالدول العربية دولة دولة وعدم قبول العرب كمجموعة واحدة وهو ما يستمر إلى يومنا هذا، حيث تم تجريد العرب من سلاح التضامن العربي الذي أنهى بدوره إمكانية العودة لاستعمال سلاح النفط في الصراع حيث لم يستعمل مرة أخرى خاصة في حصار المقاومة الفلسطينية عام 1982/ بل أن الولايات المتحدة الأمريكية هي التي قاطعت النفط العربي وليس العكس وهنا بدأ يتحول سلاح النفط العربي من سلاح بيد العرب إلى سلاح بيد أعدائهم. وتؤكد ذلك مع حرب الخليج الثانية.

الخلاصة:

من خلال العرض السابق ندرك بأن سلاح النفط لم يحقق أهدافه المعلنة وهي تحرير الأراضي العربية المحتلة عام 1967 وإعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ولكننا نسجل عودة الأراضي المصرية وهو ما يشكل نجاحا نسبيا للمبادرة العربية، ولكنه نجاح نقل مصر من بعدها القومي إلى بعدها القطري.

كما أن سلاح النفط في حرب أكتوبر/رمضان 1973 لم يكن يستهدف إنهاء الصراع العربي الصهيوني ولكنه استهدف التأثير فيه فقط.

كما أن هذا السلاح لم يستهدف القضاء على إسرائيل ولكن القبول بها ضمن الحدود التي أقرتها الأمم المتحدة.

ومع كل ذلك أثبت هذا الصراع الاقتصادي جملة من المعطيات بإمكان الفكر الاستراتيجي العربي استثماره في السياسات العربية البديلة.

أولاً:

إن التحالف الغربي تحالف مهلهل يمكن للوطن العربي أن يستخدم الصراع الفعلي بين أطرافه في خدمة قضايا التنمية والتحرير.

ثانياً:

أن الموقف الياباني أكد إمكانية إعادة النظر في سياسة اليابان تجاه الكيان الصهيوني وهذا يشير إلى أن التحالف الياباني الصهيوني ليس تحالفاً استراتيجياً وبإمكان العرب لعب دور الحليف مع اليابان لخدمة قضية التحرير والتنمية.

ثالثاً:

إن الصراع داخل المعسكر الغربي لا يمكنه أن يمتد إلى حد القضاء على النظام الرأسمالي ولذلك على القرار العربي أن يعرف حدوده.

رابعاً:

أن القرار الأوروبي والياباني يبحث عن الاستقلال بنفسه عن الوصاية الأمريكية.

خامساً:

إن إسرائيل ترفض التعامل مع العرب كمجموعة عربية ولكنها تنفرد بهم دولة فدولة، لتتفاوض معهم من منطق الأقوى.

سادساً:

إن التضامن العربي ضرورة موضوعية لكل مبادرة باتجاه التنمية والتحرير.

حدود استعمال سلاح النفط:

إن فشل سلاح النفط في تحقيق الأهداف المعلنة، والنجاح النسبي المحقق في مصر وعلى المستوى الدبلوماسي يجعلنا نبحث عن أسباب هذه النسبية في النجاح، هل تكمن في النفط العربي أم في صناعة القرار العربي؟ وهو ما نسميه حدود استعمال سلاح النفط العربي.

أولاً: الحدود الذاتية للنفط:

ونقصد بها الحدود المتعلقة بمادة النفط ذاتها. فالاحتياطي النفطي العربي يشكل أضخم الاحتياطيات العالمية، فحسب التقرير الاقتصادي العربي لعام 1993⁽¹³⁾ فإن مخزونات النفط قدرت عام 1973 بـ 635 مليار برميل تتمتع الدول العربية بنسبة 64.4% منها بالإضافة إلى 35578 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي والذي يمثل نسبة 21% من المخزون العالمي.

وتحتوي السعودية على أكبر احتياطي مؤكد مقدر بـ 170 مليار برميل من النفط، وتحتوي الكويت على 100 مليار برميل، والإمارات العربية المتحدة والعراق 100 مليار برميل لكل منهما، وتحتوي ليبيا على 20 مليار برميل، والجزائر على 10 مليار برميل⁽¹⁴⁾.

أما ما يتعلق بإنتاج النفط العربي فقد مثل الإنتاج العربي نسبة 31.3% من الإنتاج العالمي عام 1972، بمعدل 16.3 مليون برميل يومياً. وشكل 50% من الصادرات النفطية العالمية⁽¹⁵⁾. والجدول التالي يوضح معدل إنتاج الدول العربية الأعضاء في الأوبيب⁽¹⁶⁾.

الدولة	معدل الإنتاج اليومي (سنة 1992)
السعودية	8.3 مليون برميل
الإمارات	2.3 مليون برميل
الجزائر	0.8 مليون برميل
الكويت	0.9 مليون برميل
ليبيا	1.5 مليون برميل
قطر	0.4 مليون برميل
المنطقة المقسومة بين الكويت والسعودية	0.3 مليون برميل
العراق	0.4 مليون برميل
المجموع	14.9 مليون برميل

الشكل رقم (2)

هذه المعطيات وغيرها تؤكد أن النفط العربي يتميز بقوة ذاتية عظيمة تجعله المحور الرئيسي لسياسة الطاقة العالمية باعتباره المصدر الأساسي للدول الصناعية الكبرى والعمود الفقري للتنمية العربية، فإذا كانت قوة النفط بهذه الحقيقة فلماذا لم يحقق أهداف العرب حين استعماله في المواجهة ضد الصهيونية والإمبريالية.

هذا الواقع يقودنا إلى أن قوة النفط لا تكمن في توفره واحتياطاته وإنتاجه، وإنما تكمن في الإرادة العربية وفي صناعة القرار العربي وهو ما يجعلنا نبحث في الحدود المتعلقة بالاستعمال العربي لسلح النفط في الصراع العربي الصهيوني.

ثانياً: الحدود ذات العلاقة بالاستعمال العربي لسلح النفط:

أولاً: الاستعمال الاقتصادي العربي للنفط:

هل استعمل العرب عوائد النفط في معركة التنمية وبالتالي في معركة التحرير؟ لأن هناك ارتباط أساسي بين التنمية والتحرير فلا

يمكن تصور تحرير بدون إعداد تنموي في مختلف المجالات.

إن الثروة المالية العربية التي تم تجميعها "مكنت تنفيذ بعض مشاريع البنية التحتية وتحسين الخدمات وإنشاء بعض المؤسسات الصناعية ولكنها فشلت في تحقيق الأمن الاجتماعي والعدل الاجتماعي، فالمداخل النفطية مداخل حكومية مما كان يحد من التطور الديمقراطي والاجتماعي، وبالمقابل فتح المجال لعمليات هدر هامة من خلال التوظيف غير المجدي وضعف الإنتاجية والبيروقراطية، يضاف إلى ذلك تحويل الأموال العربية إلى الخارج خاصة باتجاه الدول الصناعية الغربية.

فمن أصل الفائض المالي والذي بلغ 450 مليار دولار بين 1974 و 1984 -لدول الأوبك- توظف منها 15% من الدول النامية و80% في الدول الصناعية الغربية، كانت حصة الولايات المتحدة الأمريكية منها كبيرة جدا إذ حازت ما بين 65% و 70% من الفائض العام المذكور" (17)، فالثروة المالية التي تأتي من النفط عادت في أغلبها إلى خدمة الاقتصاد الغربي وخاصة الأمريكي منه وهو الذي كان معنيا بالمبادرة العربية في استعمال سلاح النفط.

من مجموع أرصدة الدول العربية المصدرة للنفط (الأوبك) في نهاية 1982 البالغة 374 مليار دولار مثل المودع منها في الولايات المتحدة الأمريكية 24.6% وفي بريطانيا 18.1% وفي أسواق المال الأوروبية 14.2% وفي الدول النامية لم تتجاوز 15.4% فقط.

كما أن الجزء الهام من المال العربي النفطي حول إلى الدول الصناعية عن طريق حركة استيراد للمواد الاستهلاكية والأسلحة التي تم تكديسها ثم توظيفها في المواجهات العربية الداخلية والإقليمية، وهذا الاتجاه لم يكن ليخدم أهداف التنمية الحقيقية، وإنما اتجه المال العربي إلى تحطيم البنية التحتية لبعض الدول العربية.

فحطمت البنية الأساسية للبنان عن طريق الحرب الأهلية، وحطمت البنية الأساسية للعراق واستنزفت الثروة المالية الخليجية

بفعل حربي الخليج الأولى والثانية، وعملية الاستنزاف مستمرة في مختلف الدول العربية وبصور وأشكال مختلفة. هذا التحطيم المتكرر والمستمر يدخل ضمن سياق يخدم مصالح المؤسسات والشركات الاحتكارية الغربية المدعوة في كل مرة لإعادة بناء ما دمرته يد الإنسان العربي، وهكذا تتضاعف تكاليف البناء وتبرز الحاجة إلى المزيد من إنتاج النفط وعرضه في الأسواق العالمية، ولأن الإمكانيات العربية في المجال التكنولوجي غير قادرة على عمليات الكشف والتقيب تستدعي الشركات الأجنبية المرتبطة بالرأسمالية المحتكرة والصهيونية العالمية لتكون شركات مالكة لجزء من الثروة العربية البترولية والغازية وهو ما يجعل هذه الثروات سلاحا في يد الغرب بعد أن كانت سلاحا بيد العرب. وكأننا بذلك ننهي عملية التأميم والسيطرة على الثروات الوطنية التي طالما تغنى بها الوطن العربي في الماضي.

وفضلا عن ذلك نسجل انخفاض القيمة الحقيقية للعوائد النفطية وذلك جراء تدهور سعر الدولار حيث أن معظم صفقات النفط يتم تسويقها بالدولار. وتشير إحدى الدراسات إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية نجحت بذلك في تصفية الجزء الأكبر من الزيادة في سعر النفط، لأن هبوط سعر صرف الدولار كان يماثل من حيث نسبة الارتفاع في سعر النفط الذي قدرته منظمة الأوبك⁽¹⁸⁾.

إن الفشل العربي في استخدام سلاح النفط في المجال الأمني إلى الفشل في تحقيق الأمن الاجتماعي والغذائي، حيث أن زيادة الطلب على السلع الصناعية والزراعية المستوردة أخذت تراجح الإنتاج الوطني وتقلص من وجوده خاصة في الميادين التي تشكل مورد الملايين من الشعوب العربية، مما ساهم في إحداث الخلل الاجتماعي الذي تشهده الكثير من الدول العربية حاليا والذي يغذي توجهات العنف والتطرف التي تحصد ما تبقى من إمكانات الإنسان العربي ومكتسباته وحتى مقدساته.

ومع زيادة الاعتماد على الخارج في المجال الغذائي أمام توفر الثروة المالية الناجمة عن النفط أدى ذلك إلى النزوح الريفي بعد أن

وجد الفلاحون أنفسهم في منافسة غير عادية ومدفوعين لإغراءات التطور الصناعي في المدن فتراجع القطاعان معا.

وهكذا فإن عوائد النفط لم تحقق أهداف التنمية وبالتالي لن يتحقق التحرير الذي يتطلب شروطا موضوعية أهمها التنمية.

وأكثر من ذلك تم استنزاف غربي للثروة المالية العربية عن طريق، الأرصدة العربية في الخارج، تحويل الأموال بالتهريب أو عن طريق حركة الاستيراد، ثم الاستنزاف المالي عن طريق تمويل الحرب وكان آخرها حرب الخليج الثانية التي استنزفت 800 مليار دولار. وأصبحت الشركات الغربية تملك جزء من الثروات الوطنية العربية وأصبح الغرب المتحكم الرئيسي في أسعار النفط وليست دول الأوبك وهو ما يقلص إمكانية المبادرة العربية في استعمال سلاح النفط مستقبلا.

فشركات الطاقة المتعددة الجنسيات أحكمت القبضة على ميكانيزمات السوق الدولي أي الإنتاج والتصدير حتى يمنع الطرف العربي من فرصة استغلال ذلك في المواجهة العربية الصهيونية علما بأن هذه الشركات يسيطر عليها اليهود، بما في ذلك الشركات العاملة بالوطن العربي والتي أصبحت نقطة ارتكاز للسياسات الخارجية الغربية وكان ذلك يعني إعادة هيكلة السوق النفطية (19) وذلك بتحويل كافة التفاعلات والصفقات إلى البورصة الدولية للنفط ومشتقاته كبديل عن الاتفاقات بين الدول أو الهيئات الوطنية وبين الأطراف المستوردة للنفط، قصد سحب السيادة تدريجيا من الهيئات الوطنية للنفط في الدول المنتجة، وأبلغ دليل على ذلك أنه توجد مؤسسات دولية تتحكم في تمويل تجارة النفط العالمي مثل جولدمان ساكس (Goldman Sachs) وشيرسون ليهمان (Sherson Lehman) وسولومون برادرز (Solomon Brothers) والبنك الوطني الباريسي، وهي تصدر سندات وأوراق مالية مضمونة لتمويل شراء النفط لمدة خمس سنوات قادمة وهي بذلك تتحكم في سياسة التسعير محولة السلاح الاقتصادي العربي إلى سلاح غربي.

ثانياً: الاستعمال السياسي لسلاح النفط:

استخدمت الموارد النفطية العربية استخداماً سياسياً في اتجاهين:

الاتجاه الأول: شراء المواقف السياسية عن طريق المساعدات المقدمة لبعض الدول والمنظمات العربية، حيث استطاع المال العربي جلب بعض القوى العربية للقبول بالتعايش السلمي مع إسرائيل.

الاتجاه الثاني: أصبح البترول العربي لعبة سياسية عند بعض الدول العربية تستخدمه كأسلوب عدواني لتهديد موقع دولة عربية أو نفطية أخرى، حيث تلجأ بعض الدول لتعويم السوق البترولية وترفض خفض إنتاجها الوطني وهو ما يصب في خدمة أهداف ومصالح الدول الغربية وليس في مصالح وأهداف الدول النفطية، ولعل المشكلة الأساسية التي شكلت محور النقاشات المتكررة لاجتماعات منظمة الأوبك في السنوات الأخيرة هي موضوع سقف الإنتاج وتجاوزه من طرف بعض الأطراف، وهو ما دفع البعض للبحث حول مستقبل هذه المنظمة خاصة مع الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC) والتي تضع شروطاً محددة للانضمام.

كل هذا يشير إلى علاقة القرار العربي بالمصالح الغربية، والذي يشكل ارتباطاً بين النخب الحاكمة والغرب المؤسساتي حيث اندمجت هذه النخب في النظام الرأسمالي ولم يعد بإمكانها معاداته، ولكنها اتجهت للقبول بمصالحه الاقتصادية (النفط) والأمنية (إسرائيل). وهكذا انتهت الدول العربية إلى القبول بشريك صهيوني أعلنت الحرب ضده في حرب 1973 م. وهكذا استعادت الولايات المتحدة الأمريكية نفوذها في المنطقة العربية وضمان حدود أمنة للكيان الصهيوني حتى يستمر في رعاية المصالح الأمريكية وكأداة لضرب أي حركة تستهدف التحرير كما أن استخدام سلاح النفط العربي ضمن القيادة الأمريكية للمعسكر الغربي بحجة تكتيل الدول المستهلكة ضد الدول المنتجة وبالتالي قطعت الطريق أمام إقامة علاقات نفطية مباشرة بين الطرف العربي والأوروبي وحافظت

الولايات المتحدة الأمريكية على مركز شركاتها النفطية كوسيلة بينها وبين هذه الدول علما بأن الشركات الأمريكية تشكل 40 % من كارتل البترول الغربي "وقد سمحت الجهات المختصة الأمريكية لهذه الشركات بالاشتراك في الكارتل دون أن تقع تحت طائلة القانون الأمريكي الذي يمنع مثل هذا التنظيم الاقتصادي"⁽²⁰⁾.

القيادة الأمريكية لكارتل البترول الغربي وللمعسكر الغربي تجسدت بشكل واضح في حرب الخليج الثانية حين جندت أمريكا الدول الغربية في حربها ضد العراق، والتي انتهت مرة أخرى بسيطرة أمريكية على منابع النفط وبتمرير جميع المشاريع الأمريكية الصهيونية التي تجسد رؤيتها للصراع العربي الصهيوني.

والخلاصة التي نصل إليها أن سلاح النفط لم يستعمل بشكل ناجح في عملية التحرير كما لم يستعمل بشكل ناجح في عملية التنمية والحضر البترولي لم يحقق أهدافه المعلنة. وإنما أدى إلى اندماج الأنظمة العربية في النظام الرأسمالي، وهو ما يشير إلى أن القوة الفعلية لا تكمن في حجم الاحتياطي العربي وقوة إنتاجية وإنما تكمن قوة أية ثروة طبيعية في حسن إدارتها وهذا متعلق بصناعة القرار العربي.

وأبعد من ذلك تقاسم المصالح بين النخب الحاكمة والنظام الرأسمالي أدى إلى سحب سلاح النفط ليتحول إلى سلاح بيد الشركات الرأسمالية ذات علاقة بالحركة الصهيونية. ولم تعد إسرائيل الحليف الوحيد للغرب في المنطقة العربية، وإنما أصبحت العديد من الأنظمة تخطب ود العم سام وشركائه، هذه النخب التي تجتمع اليوم لا لتحرير فلسطين ولكن للاعتراف بإسرائيل ولذلك لا نتصور عملية التحرير العربية منفصلة عن عملية تحرير الإرادة العربية والقرار العربي.

الهوامش

- 1- رهف البدوي، سلاح النفط وصلته بالقضية الفلسطينية، شؤون فلسطينية. العدد 47 (يوليو 1975). مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية. ص 102-104.
- 2- يعقوب سليمان، البترول العربي والمشكلة الفلسطينية، رسالة ماجستير. معهد العلوم الاقتصادية (جامعة الجزائر: 1976) ص 135.
- 3- محسن محمد، حرب البترول، كتاب الإذاعة والتلفزيون، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب (مصر، بدون تاريخ) ص 55.
- 4- عاطف سليمان، النفط العربي سلاح في خدمة قضايانا المصرية، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط 1 (بيروت، 1973) ص 63.
- 5- نفس المرجع، ص 64.
- 6- رهف البدوي، المرجع السابق، ص 107.
- 7- يعقوب سليمان، المرجع السابق، ص 142.
- 8- نفس المرجع ص 141، عن صلاح منتصر، حرب البترول الأولى، ص 141.
- 9- د. محمد عبد الشفيق عيسى، البيئة الدولية والديون الخارجية في العالم الثالث في الثمانينات دراسة لتأثير بعض المتغيرات الرئيسية، الفكر الاستراتيجي العربي، معهد الإنماء العربي (بيروت: يناير 1992) ص 215.
- 10- د. محمد زايد يوسف، دور الصهيونية في تشويه صورة العرب والمسلمين. المنهل، العدد 469 السنة 155 المجلد 5.
- 11- د. السيد عليوة، إدارة الصراعات الدولية دراسة في سياسات التعاون الدولي (الهيئة المصرية العامة للكتاب: 1988) ص 88.
- 12- عبد الرحمن شادي، إلغاء القرار 3379 بين العنصرية والصهيونية والثغرات العربية، الوحدة، السنة الثامنة العدد 90، المجلس القومي للثقافة العربية، (المغرب: 1992) ص 76.
- 13- جريدة الشعب، 17 فيفري 1993 م.
- 14- جريدة السلام، 28 ديسمبر 1992 م.
- 15- عاطف سليمان، المرجع السابق ص 25.
- 16- عامر ذياب التميمي، العرب ومستقبل النفط العربي، العدد 421، (الكويت: 1993)، ص 36.

- 17- د. صلاح الدين أبوصالح، الشرق الأوسط: مكانته ودور النفط في التنمية، دراسات عربية، العدد 1 السنة 28 دار الطليعة (بيروت: نوفمبر 1991)، ص 58.
- 18- محمد عبد الشفيق عيسى، المرجع السابق ص 196 م.
- 19- عمر كمال حمودة، الأوضاع النفطية العربية في ظل مشروع الشرق أوسطية، مستقبل العالم الإسلامي، السنة الخامسة، العدد 14 (1995). ص 74-75.
- 20- يعقوب سليمان، المرجع السابق ص 98.